

الغانم هنا نظراءه في الجزائر وأنتيغوا وبربودا



مرووق الغانم

يبحث رئيس مجلس الأمة مرووق علي الغانم ببرقيته تهنته إلى رئيس مجلس الأمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عبد القادر بن صالح ورئيس المجلس الشعبي الوطني محمد العربي ولد خليفة وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

كما يبحث الرئيس الغانم ببرقيته تهنته إلى رئيس مجلس النواب في أنتيغوا وبربودا سير جيرالد وات ورئيسة مجلس الشيوخ الليسما وليامز غرات وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

العوضي : لا تخطيط في التربية



كامل العوضي

استقر عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي من مدى الإهمال والكسل في وزارة التربية فيما يخص التخطيط المستقبلي التسليم حتى ولو على المدى القصير ميمنا بأن ثلاث ثوابت للبيتين في منطقة الرميثة خرجت عن إطار الخدمة وطلبت من أولياء أمور ضرورة نقل أبنائهم إلى مناطق أخرى قريبة مثل بيان والسلمية وكان انتقال آلاف من الطلبة دفعة واحدة مسألة بسيطة وهي من مسؤولية أولياء الأمور ولا علاقة لوزارة التربية بها.

وفي التفاصيل بين العوضي بأن ثانوية عبد الرحمن البصير مهجورة منذ سبع سنوات بحجة أن المبنى آبل للسقوط وهناك خطر على سلامة وحياة "أبنائنا الطلبة" ولم يتخذ بهذا المبنى أي إجراء بالهدم وإعادة البناء أو الإصلاح أو أي شيء آخر، مضيفا بأن ثانوية فلسطين تحكي نفس حكاية أختها البصير ولكن الفترة هي ثلاث سنوات

■ تبني إصدار هذا القانون يأتي في إطار تحقيق العدالة والشفافية وترشيد الانفاق في الميزانية العامة للدولة



شعار الجمعية

■ نسعى لإكمال مسيرتنا الريادية في دعم القطاع المالي والاقتصادي للبلاد

■ المراقبون الماليون من أصحاب التميز والكفاءة الأكاديمية وخريجي أعرق الجامعات بات لزاما أن يتم العمل على اقناع السلطة التشريعية لتقديم اقتراح بقانون لإنشاء جهاز مستقل «للمراقبين الماليين»

في الميزانيات المختلفة للجهات الحكومية وترشيد الانفاق، فبات لزاما أن يتم العمل على اقناع السلطة التشريعية بلعب دورها عبر تقديم اقتراح بقانون يشمل إنشاء جهاز مستقل «للمراقبين الماليين» يتبع مجلس الوزراء مباشرة وهذا ما تم بالفعل عبر تقديم الاقتراح المذكور، وخضعت الجمعية لرسالتها للجهة لرئيس مجلس الأمة بطلب مقابلة عاجلة لشرح الأبعاد الإيجابية لإقرار هذا القانون وإنشاء جهاز المراقبين الماليين

بالمرسوم الأميري لسنة 1960 المذكور انشا، ثم وضع ضمن مواد الرسوم بقانون 31 لسنة 1978 م، لكنهم لم يباشروا فعلياً لعملهم إلا في العام 1994 م، عبر تفويض مجلس الوزراء - كجهة اختصاص بموجب القانون 31 لسنة 1978 - لوزير المالية بتعيين «مراقبين ماليين» في الجهات الحكومية بشكل تدريجي، لكنهم لم يحصلوا على حرية القرار الواضح والاستقلالية اللازمة وتفعيل دورهم في اصلاح الانصراف

وأكدت الجمعية على أهمية دور المراقبين الماليين الوطني كونهم كويتيين بنسبة 100% ومن أصحاب التميز والكفاءة الأكاديمية فهم جميعا خريجي «عرق الجامعات» في المحاسبة والمراجعة ولديهم الخبرات العملية والإلمام بكافة القوانين والقرارات والتعاميم المالية المرتبطة في تنفيذ ميزانية البلاد والرقابة عليها، وأوضحت في سرد تاريخي أن الدور المنوط بهذه الفئة من المحاسبين المميزين بدأ فكرة

أعلنت جمعية المحاسبين الكويتية دعمها وتأييدها لنهج «الرقابة المسبقة» للمال العام، وذلك عبر تبنيها «الاقتراح بقانون» بشأن إنشاء «جهاز مستقل للمراقبين الماليين» المخطط على جدول أعمال مجلس الأمة منذ نهاية الدور التشريعي الثاني والذي سيتم مناقشته خلال دور الانعقاد المقبل، وقالت في كتاب موجه لرئيس مجلس الأمة طلبت خلاله مقابلة الرئيس مرووق الغانم لشرح تبنيها لهذا الاقتراح، أن مجلس الأمة قام بجهد جبار خلال الدور الماضي في إنجاز الكثير من التشريعات الحيوية والمهمة للبلاد، لافتة إلى أنها تسعى لإكمال مسيرتها الريادية في دعم القطاع المالي والاقتصادي للبلاد من أجل المحافظة على المال العام، وأعربت في الرسالة التي حملت توقيع رئيس جمعية المحاسبين الكويتية عن أملها في القرار مقترح قانون جهاز المراقبين الماليين، مشددة بأن هذا «الاقتراح» الذي كان يجب أن يتحول لقانون «بالأحقية التاريخية» والذي سبق حتى صدور الدستور الكويتي، كون الرقابة المالية المسبقة وبرت في المرسوم الأميري «1 لسنة 1960م» الخاص بقواعد إعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، وتابعت أن تبني إصدار هذا القانون يأتي في إطار تحقيق العدالة والشفافية وترشيد الانفاق في الميزانية العامة للدولة، واصفة دور المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات «بالمهم والجوهر» في الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

شملت أنشطة ومسابقات في الطهي وشارك فيها نحو 2600 شخص من الدول العربية والأجنبية

القنصل الرشدي يعرب عن سعادته بمستوى مشاركة الكويت ببطولة دبي العالمية للضيافة



جانب من مشاركة وفد الكويت في البطولة

يذكر أن فعاليات «بطولة دبي العالمية للضيافة 2014»، تقام بتنظيم ورعاية ضيافة قصر زعبل وحكومة دبي وبالتعاون مع «جمعية الإمارات للطهي» و«الاتحاد العربي لجمعيات الطهاة».

وشملت البطولة أنشطة ومسابقات في الطهي والضيافة حيث سلط الضوء على التراث والثقافة الخليجية كما هدفت الفعالية إلى التعريف بتقاليد الطهي والضيافة الخليجية وتعزيزها وحفظها للأجيال القادمة.

كما شملت الفعالية عروضاً في الطهي وتنافساً للمحترفين والهواة في إعداد الشهي والذ الأطباق الخليجية والعالية والقيمت على مساحة 25 ألف متر مربع في مركز دبي التجاري العالمي وشارك فيها حوالي 2600 شخص من الدول العربية والأجنبية

الكويتي الذي يشارك تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويضم عشر أسر منتجة بالعمور وذلك ضمن المسابقات المحلية والأقليمية والدولية، وأسفلة «إبداعات غذائية» وأربع

برعاية الأسر المنتجة المشاركة في هذه الفعالية وتدعمها في هذه المشاركة وغيرها من المشاركات المحلية والأقليمية والدولية، وأسفلة العازمي أن الوفد

رحب القنصل العام للفصلية العامة لدولة الكويت في إمارة دبي والإمارات الشمالية ذياب الرشدي هنا أمس بمشاهدة وفد من دولة الكويت في فعاليات بطولة دبي العالمية للضيافة في دورتها الثانية التي انطلقت وعبر القنصل الرشدي في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» عن سعادته بمستوى المشاركة قائلاً إنه حرص على حضور فعاليات التي حظيت بتنظيم ورعاية ضيافة قصر زعبل وحكومة دبي وحضرها نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

وفد دولة الكويت المشارك في الفعالية دلال خالد سبيل العازمي في تصريح مماثل لـ «كونا» إن إدارة الرعاية الأسرية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقوم

أكد أن الأحداث التي يموج بها محيطنا الإقليمي لن تجد لها في الكويت مستقراً ولا مقاماً

الدويسان : المظهر الوطني الذي أظهره شباب الرميثة جعلنا لا نخاف على مستقبل بلدنا

المناظرة جعلنا لا نخاف على مستقبل بلدنا بوجود مثل هؤلاء الشباب رجال المستقبل.



فيصل الدويسان

الوحدوي والوطني الذي أظهره شباب الرميثة من

أكد النائب فيصل الدويسان أن الصورة التي ظهرت لشباب كويتيين سنة وشبعة يوزعون المباد في الرميثة يطالبون الأجر بمصاح أبي عبدالله الحسين جعلتني أطمئن بأن الكويت بخير ولن تستطيع الأحداث التي يموج بها محيطنا الإقليمي من أن تجد لها في الكويت مستقراً ولا مقاماً.

وقال الدويسان أن كثيراً من المراقبين كان يحذرون من نشوب فتنة طائفية في الكويت حاول بعض المفاظيين من هنا وهناك إشعالها إلا أن هذا المنظر

أجهزوا على القتل بمطرقة بغرض سرقة 36 طن حديد

رجال «المباحث الجنائية» يضبطون المتهمين في جريمة الصليبغات



عائل المجني عليه وأداة الجريمة

«المطرقة»، كما تم ضبط الهاتف المسروق الذي يعود للمجني عليه كما قام الجناة بتفتيش الجريمة وتحديد أدوار كل منهم. كما أدلوا بمشاركة متهمة آخرين في عملية السرقة وعدهم خمسة.

وبتكليف الشريات فقد اتضح أن



مركز الواقعة

وأفاد المتهمون بأنهم قد قاموا بالبحول إلى مكان الواقعة وتكبل المجني عليه وضربه باله حادة «مطرقة» حتى لفظ أنفاسه الأخيرة وغارق الحياة وكان ذلك بقصد سرقة الحديد التابع للموقع.

وقد أرشد المتهمون عن أداة الجريمة

تمكن رجال الإدارة العامة للمباحث الجنائية من كشف غموض جنائية «قتل مجهول» في منطقة الصليبغات وهي القضية رقم 1014/79 جنائيات الصليبغات حيث أسفرت التحريات عن كشف هوية أربعة متهمة ارتكبو الواقعة.

شدد على أهمية وجود آلية للتنسيق على مستوى وزارات الصحة بدول التعاون

الفلاح : التطوير ضرورة للتحسين المستمر لأداء النظام الصحي في البلاد

وذكر أن إضافة التطوير إلى الاختصاصات القيادية بالوزارة يؤكد أهمية الدور الهام والصوتي الذي تقوم به إدارة التدريب والتطوير بالوزارة والرؤية المستقبلية لتحويل مفهوم وشعار التطوير إلى استراتيجيات ومنهجية وسياسات عمل متطورة ومنجدة تشمل جميع قطاعات الوزارة ونواكب المستجدات العالمية الحديثة.

وبين أن ذلك يحتم أيضا أهمية الاستفادة من التقنيات الحديثة بتلهم المعلومات والاتصالات ومطقيات سهولة ويسر إجراءات تقديم الخدمات الصحية مشيراً إلى أن التخطيط يضمن وضع أهداف وغايات للعمل على تحقيقها خلال فترة زمنية محددة في حين التطوير عملية مستمرة لا تتوقف عند مدى أو سقف زمني محدد من ثم فإن مفهوم التطوير يعتبر أكثر شمولاً وإشاداً من مفهوم التخطيط.

وشدد الدكتور الفلاح على أهمية ترجمة الالتزام القيادي بالتطوير إلى سياسات وإجراءات وبروتوكولات عمل من خلال العمل الجماعي وبمشاركة جميع القطاعات المعنية لوضع استراتيجيات وبرامج التطوير.

أكد وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الجودة والتطوير الدكتور وليد خالك الفلاح أهمية مفهوم التطوير بغية التحسين المستمر لأداء النظام الصحي في البلاد بما يتفق وقرارات منظمة الصحة العالمية.

وقال الدكتور الفلاح في تصريح صحفي إنها المرة الأولى في تاريخ الوزارة التي يضاف فيها «التطوير» إلى المسيمات القيادية بالوزارة حيث بات الهيكل التنظيمي عقب إعادة تنظيم قطاعات الوزارة بموجب القرار الوزاري رقم 156 لسنة 2014 يتضمن مسمى

وكيل وزارة مساعد لشؤون الجودة والتطوير. وأضاف أن ذلك يشكل اعترافاً صريحاً والتمزاً على أعلى مستوى في الوزارة بأهمية الانتقال من مرحلة التخطيط إلى المرحلة الأعلى أي التطوير وهذا النوجه الجديد لدى الوزارة يتفق مع طبيعة العصر ومتطلبات الإدارة الحديثة.

وأوضح أن هذا النوجه يتوافق أيضا إلى حد كبير مع قرارات منظمة الصحة العالمية ونوصيات تقاريرها بشأن أهمية التطوير والتحسين المستمر لأداء النظم الصحية بغية مجابهة التحديات الجديدة الماثلة أمامها.